مركز خدمة المواطن في طرطوس.. بحاجة إلى الخدمة!

طرطوس- الوطن

الهدف من مراكز خدمة المواطن التي افتتحت في معظم المحافظات تسهيل الإجراءات أمام المواطنين في جوانب عديدة تخص عملهم وحياتهم وخدماتهم، في حين أن مركز خدمة المواطن في طرطوس بات بحاجة إلى خدمة بعد أن تراجع أو توقف تقديم الدعم اللازم له ما سيؤدي عاجلاً أو آجلاً لتراجع خدماته بدل تطويرها إذا لم يتم تدارك الأمر دون تأخير.

مديره ومدير مدينة طرطوس ورئيس مجلس المدينة لخصوا الصعوبات التي تواجه عمل المركز لـ(الوطن) بضعف الاعتماد المالي من أجل تأمين مستلزمات العمل ومستلزمات تطويره وإضافة خدمات جديدة.. والسبب عدم وجود بند مستقل في موازنة المدينة يتعلق بنفقات مركز الخدمة موارده الكبيرة نسبياً، وتوقف الدعم التقني لبرنامج المصرف التجاري السوري المستخدم في عمل المركز وذلك بعد تقديم المصرف التجاري اعتذاراً عن تقديم أي دعم فني منذ ٢٠١٦/١٢/١٣ ما سبب ظهور مشاكل كبيرة في العمل، وعدم وجود تشريع أو نص يخص العاملين في مركز خدمة المواطن يقضي بمنحهم مكافآت بشكل دوري تقديراً لجهودهم في إنجاز العمل والاستقبال اللائق للمواطنين في ظروف العمل الصعبة، وعدم وجود سيارات خدمة لتأمين الكشوف ضمانة لتقديم الخدمة في موعدها المحدد، وعدم وجود كادر عمل احتياطي مدرب ومؤهل.

ورداً على سؤالنا المتعلق بالخدمات والمعاملات التي من الضروري إضافتها أكدوا أنهم يعملون على حصر جميع معاملات مجلس المدينة في مركز الخدمة وإضافة خدمات جديدة نوعية مثل (غير موظف) والربط مع جميع المؤسسات التي لديها أرشفة إلكترونية مثل مديرية المصالح العقارية وغيرها.

واقترحوا لتطوير واقع العمل إدراج بند خاص في الموازنة والخطط السنوية خاص بمركز خدمة المواطن، وإيجاد برنامج بديل عن برنامج المصرف التجاري السوري كونه أصبح قديماً وغير قادر على مواكبة تطورات العمل، وتأمين سيارات خدمة.

هذا ويشار إلى أن المركز خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ كان جيداً حيث راجع مركز الخدمة حوالي /٣٤٠٠٠/ مواطن وتنوعت الخدمات المقدمة لهم بين خدمات مجلس مدينة طرطوس وخدمات السجل المدني والعدلي ومكتب التصديق القنصلي.

٨١ مليوناً ديون الإنشاءات العسكرية على جهات الإدارة المحلية

السويداء- عبير صيموعة

بين مدير فرع الإنشاءات العسكرية في السويداء محمود ضميرية أن ديون الفرع المترتبة على جهات الإدارة المحلية في المحافظة والتي بلغت ٣٠ مليوناً على مديرية الخدمات الفنية و٣٩ مليوناً لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل و١٢ مليوناً على مديرية الصحة.

وأكد ضميرية لـ«الوطن» أن التأخر في صرف الكشوف الناتج عن قلة التمويل والحاجة إلى إضافة اعتماد في معظم المشاريع «مثل مشاريع الخدمات الفنية» إضافة إلى ديون الفرع كانت أهم الصعوبات والمعوقات التي اعترضت عمل الفرع إضافة إلى عدم توافر الخبرات والفنيين واليد العاملة وخاصة في الفرع واضطرار الفرع إلى استقدام عمالة من خارج المؤسسة وفق أجور ورواتب عالية.

وأوضح ضميرية أن الفرع يواجه إشكالية في تنفيذ المشاريع تتمثل بأن معظم أجهزة الإشراف في المشاريع تنقصها الخبرة العملية وخاصة مع ما يقتضيه عمل الإشراف من دقة وحاجته إلى خبرة لا تقل عن خمس سنوات في التنفيذ يستطيع معها المشرف أن يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات السريعة والجريئة للتنفيذ والقدرة والكفاءة بالتعديل مؤكداً أن الافتقاد إلى الخبرة انعكس سلباً على المدة الزمنية للتنفيذ والذي انعكس بدوره على فرق الأسعار وجودة العمل وتسليم المشروع لافتاً إلى أنه في النقاش مع الجهات المعنية التي تعمل في الإشراف في المحافظة تم اقتراح ضرورة إخضاع جهاز الإشراف لدورات تأهيل ضمن مشاريع تنفذها الجهات العامة حصراً لإكساب جهاز الإشراف الخبرة العملية من خلال الخبرة التعاقدية حيث يكون المهندس المشرف على اطلاع تام بالشروط الفنية المطلوبة للمشروع بشكل واضح وصريح.

وأشار ضميرية إلى أن الفرع نفذ فعلياً منذ بداية العام وحتى تاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠ أعمالاً بقيمة مليار ليرة موضحاً أن أهم المشروعات التي تم صرف المبالغ ضمنها موقع عام السكن الشبابي في سليم ومشروع الصرف الصحي في المنطقة الصناعية في أم الزيتون ومشروع معهد التنمية الذهنية للمعوقين في السويداء حيث بلغت قيمة الأعمال المنفذة بما فيها قيمة العقد وملحق العقد ومشروع الصرف الصحي في صلخد قيمة العقد مع قيمة التوازن السعري لافتاً إلى أن فرع الإنشاءات يقوم بتنفيذ أعمال لمصلحة الهيئة العامة للموارد المائية «سدات مائية- كفر١ وكفر٢- وخزانات مياه في صلخد- وقم-الخرسا- وشبكات ري في المغير وريمة حازم- أم الرمان-المزرعة- ولغا) كما يقوم الفرع بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل مدرسة التمريض في السويداء بعد إعداد التوازن السعري لها والبالغ من الأعمال المتبقية ما قيمته ٢٥٠ مليوناً وأعمال لمصلحة الخدمات الفنية في مدرسة عتيل ومشروع هيكل نادي الكفر الرياضي لمصلحة الاتحاد الرياضي العام ويستعد للتعاقد لإجراء ترميم لخمس مدارس على ساحة المحافظة لمصلحة هيئة أبنية التعليم ومديرية التربية.

الزواج والطلاق ودعاوى النسب في الحدود الطبيعية

رئيس نيابة حرستا لـ «الوطن»: ١١ ألف ضبط أضرار في حرستا وكفر بطنا والمليحة والحجر

محمد منار حميجو

كشف رئيس نيابة حرستا محمد رمضان عن تنظيم أكثر من ١١ ألف ضبط أضرار مقدمة من أهالي منطقة حرستا وكفر بطنا والمليحة والحجر، مؤكداً أن ٩ آلاف مقدمة من أهالي حرستا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد رمضان أن الضبوط المقدمة من أهالي حرستا ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة الماضية، موضحاً أن الضبوط من الحجر الأسود وكفر بطنا ترفع بشكل تدريجي.

وبين رمضان أن رئيس النيابة يحيل الضبط إلى المخفر المختص الذي بدوره يجري الكشف الحسي على العقار لتوصيف الأضرار وتسجيلها في الضبط، مضيفاً: تتم إحالة الضبط إلى بلدية المنطقة التي يتبع لها العقار لتنظيم استمارة لمنحه التعويض.

وأضاف رمضان: نستقبل أي مواطن معه عقد ملكية للبيت أو عقد بيع، معتبراً أنه من واجب النيابة العامة استقبال المواطنين لتنظيم ضبوط الأضرار.

وفيما يتعلق بموضوع السرقات أعلن رمضان أن معظمها تم في كفر بطنا وعربين على اعتبارها مناطق تجارية للخشب والموبيليا إضافة إلى وجود مستودعات فيها، كاشفاً أنه ورد للنيابة شكاوى كثيرة من أصحاب تلك المعامل حول حدوث سرقات فيها.

وأشار رمضان إلى أنه تم استرجاع مسروقات لأصحابها، ضارباً مثلاً أنه تم استرجاع العديد من ماكينات الخياطة إلى صاحبها الذي يملك معمل خياطة يحتوي ١٣٨ آلة وتم توقيف بعض السارقين ويتم البحث عن المتوارين منهم.

ولفت رمضان إلى أنه لم يأت إلى المحكمة حالات طلاق وزواج كثيرة من تلك المناطق، مؤكداً أنها مازالت في حدودها الطبيعية وليست بذلك الكم الكبير.

وأكد رمضان أنه لم يتم التطرق بعد إلى دعاوى النسب بشكل فعلي، مؤكداً أن الأمور ما زالت في حدودها الطبيعية.

من جهتها كشفت مصادر في الطب الشرعي عن كشف ما يقرب من ٢٠ جثة في كفربطنا، وأنه تم نقلها إلى مشفى المواساة للتعرف إليها، موضحة أن أعمار الجثث تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة تمت تصفيتها.

وأوضحت المصادر أن سبب وفاة الجثث كانت عبر إطلاق النار عليها، مشيرة إلى أنه تم نقلها إلى مشفى المواساة والأهالي يتوجهون إلى المشفى للتعرف إليها.

وأكدت المصادر أن معظم الجثث متحللة ولذلك فإن هناك صعوبة بالتعرف إليها، موضحة أنه تم أخذ عينات dna وحفظها في أرقام حتى يتم التعرف إليها من الأهالي.

وأشارت المصادر إلى أن برنامج الاستعراف يتم تطبيقه للتعرف إلى الجثث، معتبرة أن هذا البرنامج من الممكن أن يكون له دور كبير في كشف العديد منها إلا أن هذا أيضاً بحاجة إلى تعاون الأهالي في هذه المسألة ليكون هناك سهولة في التعرف إليها.

١٦١ حريقاً في الحراج و ١٧٧ ضبط قطع وتفحيم منذ بداية العام

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف رئيس قسم الحراج في مديرية الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن» أن عدد الحرائق المسجلة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، وصل إلى ١٦١ حريقاً، مشيراً إلى أن عدد الضبوط الحراجية خلال المدة نفسها، بلغ ١٧٧ ضبطاً بجرم كسر أراض حراجية وقطع وتفحيم.

وأكد دوبا أن المديرية تقوم بإعداد خطة لإدارة حرائق الغابات بدراسة الحالة الراهنة لها في المحافظة، ومواصفات الغطاء النباتي من حيث الكثافة وتداخل الأراضي الزراعية مع الغابات.

وأشار دوبا إلى أنه تم ترميم مسافة ٢٠٠٠ كيلو متر طرق حراجية وخطوط نار ضمن الغابات الطبيعية، مع شق طرق حراجية لهذا العام بمسافة ٢٢,٥ كم، إضافة إلى تنظيف جوانب الطرق العامة وتحت شبكات الكهرباء من الأعشاب والنباتات القابلة للاشتعال

ورفع جاهزية مراكز الإطفاء لدى المديرية وعددها ٥ مراكز، موزعة في «جبلة، القرداحة، القليلة، الحفة، قسطل معاف»، وتأمين العدُد والأدوات اللازمة لإخماد الحرائق «مناشير آلية، منجل، مشط، مرشات ظهرية».

ولفت دوبا إلى تشكيل ١٧ فرقة حرائق للتدخل السريع، موزعة على «وادي قنديل، البسيط، كسب، بيت حلبية، سولاس، البهلولية، غمام، وطى الخان، كرم المعصرة، عين التينة، قلعة المهالبة، دير حنا، الشعرة، البودي، بسمالخ، بشيلي، مديرية الزراعة»، إضافة إلى تجهيز أبراج مراقبة الحرائق المنتشرة في ريف المحافظة البالغ عددها ١٠ أبراج، مع تأمين الكادر لها من عمال ذوي خبرة إضافة إلى المناظير وأجهزة الاتصال اللازمة.

وأضاف دوبا: إنه تم توزيع صهاريج الإطفاء التابعة للمديرية على المواقع الحراجية بحسب أهمية كل موقع، مبيناً أن عدد الصهاريج ٣٤ صهريجاً و١٨ جرار إطفاء.

وأشار رئيس قسم الحراج إلى تعيين ٩٠ عامل إطفاء لهذا العام، موضحاً أن التعيين بصفة دائمة بهدف خلق فرص عمل لسكان المناطق الحراجية لتعزيز النهج التشاركي، منوهاً بالإعلان عن مسابقة جديدة لتعيين ٤٥٠ عاملاً بموجب عقود سنوية.

ولفت رئيس قسم الحراج إلى أهمية دور المؤسسات في الوقاية من الحرائق ومكافحتها، مشيراً إلى أن لكل مؤسسة دوراً فعالاً في المساهمة في إخماد الحرائق عند حدوثها، مع تقديم المؤازرة لها بالإمكانيات المتاحة.

الفلاح رابح في البطيخ وخاسر في البطاطا

قضماني لـ«لوطن»: محافظتا دمشق وريفها مقصرتان والسورية للتجارة لا تقوم بعملها

عبد المنعم مسعود

بيّن مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة عبد المعين قضماني أن الوزارة لا تضع خطة لزراعة الخضراوات، وأن زراعتها تعود إلى رغبة الفلاحين وتقديراتهم مبيناً أنه في عام ٢٠١٦ تجاوز ضمان دونم الثوم مليون ليرة ووصل سعر الكيلو غرام منه إلى ألفي ليرة ما دفع أغلب الفلاحين إلى الاتجاه لزراعة الثوم بكثرة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وأدى بالنتيجة إلى خسارة أغلب الفلاحين نتيجة وفرة المعروض ومن ثم انخفض سعر الكيلو غرام ليصبح ٥٠٠ ليرة لكن بالمقابل هذا انعكس إيجاباً على المستهلك.

وبيّن قضماني أن المحصول الوحيد الذي توضع له خطة في وزارة الزراعة هو محصول البطاطا مبيناً أن إجمالي المزروع من محصول البطاطا في العروتين الربيعية والصيفية بلغ نحو ١٥ ألف هكتار من أصل ٢٠ ألف هكتار مخطط لها مبيناً أن ما تم قلعه من العروة الربيعية وصل إلى ٥٠ بالمئة مشيراً إلى أن الكميات المسوقة من العروة الربيعية وصلت إلى ٢٠٠ ألف طن .

وبيّن مدير الإنتاج النباتي أن تقديرات الإنتاج للعروتين على ضوء المساحة المزروعة تصل إلى ٤٤٦ ألف طن، مشيراً إلى أن زراعة العروة الصيفية تتركز في منطقتي ريف دمشق والسويداء ويتوقع أن تبدأ عمليات تسويقها من منتصف تموز وحتى نهاية شهر آب.

وتوقع قضماني توجه قسم كبير من الفلاحين خلال العام القادم نحو زراعة البطيخ الأحمر نتيجة ارتفاع أسعاره في هذا العام التي وصلت إلى ١٠٠ ليرة للكيلو غرام مبيناً أن بطيخة زنة ٨ كيلو غرامات يصل سعرها إلى ٨٠٠ ليرة على حين إن تكلفة إنتاجها لا تتعدى ٢٠٠ ليرة ومن ثم فإن الأمر مغر وذلك على عكس زراعة باقي المحاصيل الصيفية من خضراوات مثل الخيار والبندورة وغيرها.

ورأى قضماني أن الحلقات الوسيطة هي الوحيدة الرابحة من استقرار أسعار الخضراوات الصيفية دون ارتفاع مبيناً أن مقارنة الأسعار بين المنتج والمستهلك يلاحظ ربحاً واضحاً يتعدى نصف السعر في رحلة السلعة بين المنتج والمستهلك يذهب المصلحة الحلقات الوسيطة.

ودلل قضماني على ذلك بأن سعر كيلو غرام البطاطا عند الفلاح يتراوح بين ٥٠- ٦٠ ليرة بينما يكون سعرها في سوق الهال ٧٥- ٨٥ ليرة لتصل إلى أسواق دمشق بسعر ١٥٠ ليرة .

وأوضح قضماني أن الإشكالية الأبرز تتلخص في عدم وجود أسواق نصف جملة داخل دمشق يستطيع المنتج أن يبيع إنتاجه من خلالها مباشرة للمستهلك مؤكداً أن اللوم يوجه لمحافظة دمشق في عدم تنشيطها أسواق كهذه تلغي الحلقات الوسيطة وتعود بالربح على المنتج وتوفر على المستهلك. ورأى قضماني أن محافظة ريف دمشق أيضاً مقصرة لعدم إيجاد أسواق هال في مدن مثل القطيفة والكسوة يستطيع بائعو الخضر والفواكه نصف الجملة في العاصمة التزود منها مباشرة من المنتج وليس كما هو الحال بحيث إن العاصمة محصورة بسوق هال واحدة.

ولفتت قضماني إلى أن السورية للتجارة لا تقوم بدورها الصحيح عبر الشراء من الفلاح والبيع للمستهلك مبيناً أن سياسة الشراء من سوق الهال في دمشق والبيع في الصالات بأسعار أقل من أسعار البقاليات لا يشكل فارقا سعرياً لدى المستهلك.

وأكد قضماني أن أسعار الخضر الصيفية يجب أن تنخفض في الأسواق في ظل انخفاض أجور النقل وتوافر المحروقات إضافة إلى إزالة الحواجز ناهيك عن عدم وجود منافذ للتصدير لدول الجوار ما يعني وفرة في الإنتاج يجب أن تنعكس انخفاضاً في الأسعار وليس استقرارها على ارتفاع كما هو حاصل.

إسعاف السدود بـ«السمك»

حمص - نبال ابراهيم

أكد المدير العام للهيئة العامة للثروة السمكية عبد اللطيف علي لـ«الوطن» وضع الهيئة لخطة إسعافية على مرحلتين لاستزراع سد الرستن بأكثر من ٦٠ ألف إصبعية سمكية من أسماك الكرب العام (الناصري) و٤ آلاف من أسماك الكرب العاشب لاستخدامها في تنظيف السد باعتبارها مكافحاً حيوياً للأعشاب والطحالب في مختلف المسطحات المائية وذلك بهدف إعادة إعمار وتأهيل السد بالمخزون السمكي والمساهمة بإعادة شريان الحياة الطبيعية لمدينة الرستن والقرى والبلدات المحاذية للسد وتأمين سبل عيش للمجتمع المحلي.

وبين علي أنه تم تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الإسعافية في بحيرة الرستن باستزراع ٣٠ ألف إصبعية سمكية من نوع الكرب العام وألفي إصبعية كرب عشبي ليتم استكمال الخطة بتنفيذ المرحلة الثانية وزراعة ٣٢ ألف إصبعية أخرى من أسماك الكرب العام والعاشب خلال اليومين القادمين.

وأشار إلى أن الهيئة قامت منذ بداية العام الحالي بوضع وتنفيذ خطة كاملة وشاملة لاستزراع السدود والمسطحات المائية في مختلف المحافظات السورية ورفدها بالإصبعيات السمكية اللازمة بمختلف أنواعها بما يتناسب مع مناخ السد وطبيعة المسطح المائي بهدف إعادة إحياء هذه السدود والمسطحات المائية وزيادة إنتاج الثروة السمكية فيها وتعزيزها وتنميتها وتطويرها، مبيناً أن خطة هذا العام تتضمن زراعة نحو نصف مليون إصبعية سمكية في مختلف المسطحات المائية في كل من محافظات حمص وطرطوس واللاذقية، لافتاً إلى أنه تم تنفيذ واستزراع ٣٩٢ ألف إصبعية سمكية في مختلف السدود والمسطحات المائية منذ بداية شهر نيسان الماضي وحتى تاريخه وسيتم استكمال زراعة الكميات الباقية من الإصبعيات السمكية خلال الأيام القادمة حيث سيتم زراعة ٣٠ ألف إصبعية سمكية و٤ آلاف إصبعية عاشبة في بحيرة قطينة بحمص و٤٠ ألف إصبعية سمكية وألفي إصبعية عاشبة في بحيرة سد الباسل بطرطوس.

وأكد علي أنه لا بد من تضافر كل الجهود ما بين الجهات المعنية والمجتمعات المحلية للحفاظ على الثروة السمكية والمخزون السمكي في البحيرات ومنع التعديات والصيد الجائر في مواسم المنع بهدف زيادة تكاثر الأسماك والإنتاج خلال العامين القادمين ما يعود بالفائدة على أهالي القرى والبلدات المحيطة بتلك المسطحات المائية.

البيع بأسعار زائدة أبرز مخالفات تجار حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن رئيس دائرة حماية المستهلك في حماة لـ«الوطن» تنظيم ١٨٤٥ ضبطاً تموينياً منذ بداية العام حتى نهاية حزيران الماضي، منها ٦٧٩ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار و ٣٢٢ ضبطاً لعدم حيازة فواتير نظامية، و٨ ضبوط للامتناع عن البيع و١٣٣ ضبطاً للبيع بسعر زائد، و٨٨ ضبطاً لتقاضي أجور زائدة، و٦٤ ضبطاً لذبح خارج المسلخ البلدي، وفرم لحوم بشكل مسبق والجمع بين نوعين من اللحوم.

إضافة إلى العديد من الضبوط بحق الباعة والصناعيين الذين استخدموا مواد النشاء وحليب البودرة في صناعة الألبان والأجبان، وجلد الفروج في الكباب، ولحيازتهم منظفات بماركات مزورة، ومواد غذائية واستهلاكية منتهية الصلاحية.

وكشف الحاج عن تنظيم ٢٨٢ ضبطاً بحق أصحاب مخابز ومستثمريها لبيعهم الخبز بسعر زائد ونقص في الوزن ، وعدم التقيد بمواعيد العمل وإخفاء كميات كبيرة من الدقيق التمويني المدعوم حكومياً لتهريبها.

وقال الحاج: بلغ عدد العينات المقطوفة خلال الفترة ذاتها ١٠٩٣ عينة منها ١٠٨ عينات مخالفة وشملت منظفات ومواد غذائية بجميع أنواعها، كما تم تشميع ١٢٥ محل لحوم وسمانة ومنشآت غذائية ومحطات وقود وبرادات عثر فيها على موز مهرب بالشمع الأحمر.وأحيل العديد من المخالفين إلى القضاء المختص بعد اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها في هذا المجال، ومنهم من دفع غرامات بموجب تسوية قانونية حسب نوع كل مخالفة وغراماتها.